سهى عرّاف *

الجريمة المنظمة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل

سوف أتناول في هذه المقالة موضوع الجريمة المنظمة في المجتمع الفلسطيني في الداخل، فهي ظاهرة متميزة يجب التعامل معها كظاهرة خاصة، لها مميزاتها المنفردة التي تختلف عن ظاهرة الجريمة العادية، وتختلف عن ظاهرة العنف بشكل عام.

العنف عموما هو ظاهرة تشير إلى أسلوب لحل الخلافات والنزاعات، يقوم على استعمال القوة الجسدية أو اللفظية أو النفسية بهدف إلحاق الأذى بالآخرين حتى ينصاعوا لرغبة الشخص العنيف، وكتعبير عن الغضب أو الحقد.

لكن، وفي حين أنه من الممكن أن يكون العنف تلقائيا وبدون تخطيط، وحتى عفويا وبدون تفكير، وتكون له أسباب كثيرة ومتعددة، فإن الجريمة، وهي ترتبط عضويا بموضوع العنف، تشير إلى حالة يكون فيها العنف متأصلا أكثر.

الجريمة هي كل حالة يجري فيها خرق للقانون الجنائي والقيام بعمل يعاقب عليه القانون، لكن يجوز ومن الممكن الحديث عن عنف تلقائي وغير مدبر أو مخطط له، نابعٍ عن عدم القدرة على ضبط النفس أحيانا، لكن الجريمة تعبير عن عنف مخطط له، يقوم به الفرد في كثير من الأحيان بشكل واع إلى حدّ كبير.

لكن الحديث عن الجريمة المنظمة هو حديث من نوع آخر. هنا يجري الحديث عن منظومة اجتماعية واقتصادية مرتبة ومركبة، ذات نظام إداري وهيكلية تنظيمية يسعى أعضاؤها إلى جني مكاسب مادية، وتسعى عصابات الجريمة المنظمة إلى التغلغل في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، وتسعى إلى كسب المكانة الاجتماعية والاقتصادية، وتحاول

* مخرجة سينمائية، وكاتبة، وصحافية

يزيل الإجرام المنظم الفروق الواضحة بين ما هو قانوني وغير قانوني، بين ما هو شرعي وغير شرعي، ولذلك فهو ليس ظاهرة تقوم على خرق القانون فقط، إنما على تغيير معنى القانون أصلا، وطرح معايير أخرى للتعامل الاجتماعي والاقتصادي، ومن هنا تكمن خطورته الكبيرة.

أن تعرض نجاح أعضائها باعتباره نجاحا اقتصاديا، وقوة الإجرام والابتزاز والاحتيال إلى نوع من النشاط الاقتصادي الشرعي.

يزيل الإجرام المنظم الفروق الواضحة بين ما هو قانوني وغير قانوني، بين ما هو شرعي وغير شرعي، ولذلك فإن الإجرام المنظم ليس ظاهرة تقوم على خرق القانون فقط، إنما على تغيير معنى القانون أصلا، وطرح معايير أخرى للتعامل الاجتماعي والاقتصادي، ومن هنا تكمن خطورته الكبيرة. تقابل الجريمة العادية بالإدانة والعقاب، وعملية الإدانة والعقاب تعزز القيم المشتركة والقانون، لكن الجريمة المنظمة تهدد القيم نفسها، وتلغي القانون وتطرح نفسها كمنظومة بديلة للقانون. المافيا لها قانونها الخاص، لكن المجرم هو مجرد مجرم.

١ بعض المعطيات

وقعت منذ العام ٢٠٠٠ وحتى يومنا هذا، ١٣٥٠ جريمة قتل في مجتمعنا الفلسطيني في الداخل.[١]

خلال عام ٢٠١٩ وصل عدد ضحايا الجريمة المنظمة إلى ٩٣ ضحية قتل في الداخل الفلسطيني، وهو رقم قياسي إذا ما قارناه بالسنوات السابقة.

تشهد قرانا ومدننا في الداخل الفلسطيني يوميًا حوادث إطلاق نار على المواطنين والمنازل والسيارات، وعلى مبانٍ تابعة للمجالس المحلية والبلديات.

في العام ٢٠١٥، وقعت ٥٨ جريمة قتل بين الفلسطينيين في الداخل، والذين يبلغ عددهم ١.٧ مليون فلسطيني، مقابل ٥٤ جريمة قتل في الضفة الغربية التي يعيش فيها نحو ٢ مليون نسمة.[٢]

وفي العام ٢٠١٧ ارتفع عدد ضحايا الإجرام إلى ٧٢ جريمة قتل في البلدات العربية في الداخل الفلسطيني، ثم إلى ٨١ جريمة قتل في العام ٢٠١٨، حتى بلغ ذروته في العام ٢٠١٩، إلى ٩٣ جريمة قتل في البلدات والأحياء العربية، مقابل ٢٨ جريمة قتل بين عدد مماثل من السكان في الضفة الغربية.

يبيّن تقرير أصدره مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست، يتضمن معطيات عن السنوات ٢٠١٤ حتى منتصف ٢٠١٧، أن نسبة ضحايا جرائم القتل لكل ١٠٠ ألف إنسان في «الوسط غير اليهودي» تعادل خمسة أضعافها في الوسط اليهودي.

وحسب التقرير فإن: ٥٧٪ من المتهمين الذين يمثلون أمام المحاكم؛ أي الذين قُدمت بحقهم لوائح اتهام، هم من غير اليهود. ٥٣٪ من ضحايا الجريمة المنظمة (تم إطلاق النار عليهم بهدف قتلهم) هم من غير اليهود. والمقصود بـ «من غير اليهود» هو العرب.

ووفقا للتقرير نفسه، كانت نسبة ضحايا محاولات القتل لكل ١٠٠ ألف إنسان في «الوسط غير اليهودي» خلال العامين ٢٠١٤ - ٢٠١٥، أكثر من ثلاثة أضعاف نسبتهم بين اليهود. وفي العام ٢٠١٦، ازداد هذا الفارق إلى نحو أربعة أضعاف. وسجل هذا الفارق زيادة أخرى في العام ٢٠١٩.[٣]

بقيت ثُلث جرائم القتل في الوسط اليهودي بين العامين ٢٠١٤ و٢٠١٧ - أي، ٥١ من أصل ١٤٧ جريمة قتل دون كشف ودون حل (أي كانت لا تزال قيد التحقيق، سواء لدى الشرطة أو لدى النيابة العامة)، مقابل ٥٠٪ (النصف!) من جرائم القتل في الوسط «غير اليهودي» - ١١٩ من أصل ٢٤٠ جريمة قتل - ويستدل من معطيات الشرطة أن هذه الفجوة قد ازدادت في العام ٢٠١٨: تم تقديم لوائح اتهام في ٧١٪ من جرائم القتل في الوسط اليهودي (٢٥ من أصل ٣٥ جريمة قتل)، بينما لم ينته سوى ٤٣٪ من جرائم القتل في الوسط «غير اليهودي»

يبيّن تقرير أصدره مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست، يتضمن معطيات عن السنوات ٢٠١٤ حتى منتصف ٢٠١٧، أن نسبة ضحايا جرائم القتل لكل ١٠٠ ألف إنسان في «الوسط غير اليهودي» تعادل خمسة أضعافها في الوسط اليهودي. وكذلك فإن ٥٣٪ من ضحايا الجريمة المنظمة هم من غير اليهود.

بتقديم لوائح اتهام (٣٥ من أصل ٨١) جريمة قتل.[٤]

يوجد حسب وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، أردان، ٤٠٠ ألف قطعة سلاح غير مرخصة بين أيدي عصابات الإجرام، وأن ٧٠٪ من هذه الأسلحة تمت سرقتها –أو تهريبها– من معسكرات الجيش الإسرائيلي.

٢- فهم الظاهرة

سأتطرق في هذا القسم من المقال إلى فهم ظاهرة الجريمة المنظمة وفقا لمقابلات شخصية أجريتها مع بعض القادة السياسيين، وخبراء في مجال علم الإجرام، وليس الهدف هنا عرض تحليل علمي للظاهرة، بقدر ما هو توضيح لكيفية فهم المجتمع وتحليله للظاهرة وأسبابها.

الاجتهاد الأول :- المؤامرة

يندرج التحليل الأكثر شيوعا والذي يردده سياسيون وقادة في الداخل تحت ما يسمى نظرية المؤامرة. حسب هذا التحليل فإن ما حدث في هبة أكتوبر عام ٢٠٠٠، وخروج عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى الشوارع للتعبير عن غضبهم جرّاء ما حدث في الضفة الغربية والقدس وغزّة، وسقوط ١٣ قتيلا على يد الشرطة والجيش الإسرائيلي، عمّق الأزمة التي يعيشها الفلسطينيون في إسرائيل، وزاد من حدة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأدى إلى شرخ عميق ازدادت هوته في العلاقة بين فلسطينيي الداخل والدولة. وفهمت الدولة أن ارتفاع مستوى وعي الفلسطينيين وتمسكهم بهويتهم الفلسطينية، هو خطر يهدد أمنها، ما جعل الأوساط الحاكمة وأذرعها يبحثون عن طرق أكثر نجاعة لتفكيك المجتمع، وإشغال الفلسطينيين في الداخل بقضايا أخرى تبعدهم عن التمسك بهويتهم وتحد من نشاطهم السياسي.

من هنا نصل بسهولة إلى نظرية المؤامرة. وهناك

الجريمة المنظمة بين فلسطينيي الداخل: أسباب مركّبة.

قادة سياسيون فلسطينيون كثيرون ممن يدعون أنه ليس فقط أن الدولة لا تأبه بأن «العرب يقتلون بعضهم بعضًا»، وإنما تفعل ذلك قاصدة متعمدة أيضًا، بل وحتى تشجع منظمات الإجرام.

يتحدث عبد عنبتاوي، الذي أشغل وظيفة مدير مكتب لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، عن لقاء حضره هو بين أعضاء لجنة المتابعة العليا ورئيس الحكومة آنذاك، إيهود باراك، ورئيس الشاباك في حينه، آفي ديختر، يوم ٣ تشرين الأول ٢٠٠٠؛ أي بعد يومين فقط من تفجر «هبة أكتوبر» التي قتلت خلالها الشرطة ١٣ شابًا فلسطينيًا من مواطني إسرائيل. وقد كان ذلك لقاء مغلقًا ولم يُنشر شيء عنه أو حتى عن مجرد انعقاده.

«كان ديختر يتسلى بتناول المكسرات» عندما قال لنا: «ستدفعون الثمن (عن المظاهرات) غاليًا. ما لكم أنتم وللضفة والأقصى؟ سيأتي وقت تكونون فيه عالقين

يندرج التحليل الأكثر شيوعا والذي يردده سياسيون وقادة في الداخل تحت ما يسمى نظرية المؤامرة، وبحسبه فإن ما حدث في هبة أكتوبر عام ٢٠٠٠، عمّق الأزمة التي يعيشها الفلسطينيون في إسرائيل، وزاد من حدة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأدى إلى شرخ عميق ازدادت هوته في العلاقة بين فلسطينيي الداخل والدولة.

بينكم وبين أنفسكم». هذا اللقاء، يروي عنبتاوي، عقد في الثانية والنصف من بعد الظهر. حتى تلك الساعة كان قد سقط أربعة شهداء من المواطنين العرب بنيران الشرطة الإسرائيلية. «وُعدنا بأن لا تطلق الشرطة الرصاص الحيّ»، يستذكر عنبتاوي، «لكن بعد ربع ساعة من انتهاء اللقاء أطلقت النيران، وأردت الشهيد الخامس، رامز بشناق من كفر منذا». ويرى عنبتاوي أن ما قاله ديختر كان تهديدًا قد تحقق فعلًا: «المجتمع العربي يدفع ثمن دعمه لأشقائه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة». المتحدث بلسان ديختر قال، تعقيبًا على هذا الكلام إنه «لا أساس له من الصحة».

يؤكد المسؤول الرفيع السابق في الأجهزة الأمنية، والباحث حاليًا في شؤون المجتمع العربي ضمن «معهد دراسات الأمن القومي»، د. دورون ماتسا، دور المؤامرة فيقول: «إن لدولة إسرائيل مصلحة في ألا يكون الوضع في المجتمع العربي جيدًا». لا أحد يريد معالجة مشاكل العنف، «منذ الخمسينيات والستينيات، بُذلت جهود للتحديث والتطوير في القرى العربية، لكن الدولة لم تقصد في يوم من الأيام سد الفجوات. أرادت فقط الإبقاء على سياسة الفَرْق والاختلاف. واقع التخلف الجزئي أتاح للدولة إمكانيات التدخل في الوسط (العربي). كيف يمكنها المحافظة على الاختلاف والتمايز إن كان كل شيء على ما يرام؟ تمتنع عن تحويل كل الميزانيات. فيتسلل الأمر إلى الشرطة ويؤثر عليها. هذا ليس توجهًا رسميًا، وإنما هو 'روح العصر'. المصلحة في القضاء على الإجرام ضئيلة جدا».

الاجتهاد الثاني: - انتقال الجريمة

يختلف د. وليد حداد الأخصائي في علم الإجرام من «كلية الجليل الغربي» والمفتش القطري على برامج محاربة العنف، المخدرات والكحول في وزارة الأمن الداخلي حتى وقت متأخر، مع نظرية المؤامرة، ويركز على قانون الفيزياء أن: «لا يوجد فراغ، إذا وجد فراغ فمباشرة يمتلئ بشيء جديد». وهنا نصل إلى الاجتهاد الثاني أنه لا يوجد فراغ.

يقول حداد: «قبل انهيار منظمات الإجرام الكبيرة في الشارع اليهودي، وحسب قرار الحكومة ٥١٢ بالقضاء على المنظمات اليهودية التي نشطت خلال بداية الثمانينيات، وعمليا كانت موجودة في السابق، لكن ليس بنفس قوتها وسيطرتها في الثمانينيات نتيجة الهجرة الروسية إلى إسرائيل. تعززت مكانة هذه العصابات، وأصبحت تشكل خطرا على اقتصاد وأمن إسرائيل. عملت هذه المنظمات في المدن اليهودية مثل نتانيا، كرمئيل ونهاريا، خلق قرار الدولة بالقضاء على هذه المنظمات وزج رؤسائها بالسجون حالة فراغ. كانت منظمات الإجرام العربية بمثابة مقاول ثانوي لها وكانت تتولى التنفيذ، فقد أُرسِل العرب لإطلاق النار على شخص ما، تنفيذًا لأوامر منظمات الإجرام اليهودية. لم يكن ثمة تنظيم هرميّ في منظمات الإجرام العربية، ولا أي تنظيم أصلًا، كما لم تكن تمتلك قدرات عملية تنفيذية. وفي اللحظة التي توقفت فيها منظمات الإجرام العربية عن تأدية دور المقاول الثانوي للمنظمات اليهودية، شرعت في تطوير ذاتها».

هذه الظاهرة، يضيف حداد، «لم تكن غائبة عن أعين الشرطة. كرجل اختصاص، لا يمكنني القول إن الشرطة تصرفت بنيَة سليمة ولم تنتبه لحقيقة أن الإجرام المنظم ينتقل إلى المجتمع العربي. إذ دخلت واحتلت منظمات الإجرام العربية الفراغ الذي خلفته منظمات الإجرام اليهودية: تجارة المخدرات، الاتجار بالنساء اللواتي كان يتم جلبهن من روسيا وأوكرانيا عبر مصر، وتجارة السلاح؛ مَن كان جنديًا في منظمات الإجرام اليهودية، ترقّى وأصبح مسؤول عصابة.»

يقول المحامي رسول سعدة، الذي أشرف على إدارة مشروع «مجتمعات آمنة» في «مبادرات أبراهام» ويعمل اليوم في «مشروع معوز»: «إن ازدياد الجريمة وتفشيها جاء نتيجة عدم قيام الشرطة بدورها، ويحدّد نهاية الثمانينيات باعتبارها بداية القطيعة بين الشرطة والجمهور العربي؛ أي إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

الاجتهاد الثالث: القطيعة وعدم الثقة

المحامي رسول سعدة، الذي أشرف على إدارة مشروع «مجتمعات آمنة» في «مبادرات أبراهام» ويعمل اليوم في «مشروع معوز" يقول: «إن ازدياد الجريمة وتفشيها جاء نتيجة عدم قيام الشرطة بدورها، ويحدّد نهاية الثمانينيات باعتبارها بداية القطيعة بين الشرطة والجمهور العربي؛ أي إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى. حتى ذلك الوقت، كانت الشرطة جسمًا مدنيًا في الأساس، وكان كثيرون من العرب يخدمون في صفوفها. خلال الانتفاضة الأولى، أصبح الشاباك أكثر انشغالًا بمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، فألقى على الشرطة المسؤولية الأمنية عن كل ما يخص العرب في داخل إسرائيل. إثر ذلك، انسحب كثيرون من العرب من الخدمة في سلك الشرطة، ومع مقتل إسحق رابين في العام ١٩٩٥ تقلّص عددهم في صفوف الشرطة أكثر وأكثر، وواصلت العلاقة بين العرب والشرطة انهيارها».

ويضيف سعدة: «في أعقاب هبة أكتوبر ٢٠٠٠، أيقنت الشرطة أنها لا تريد ولا تستطيع العمل في الشارع العربي. وكان موقف القيادة العربية مشابهًا، إذ قالت القيادة العربية للحكومة والشرطة أيضًا: اتركونا وشأننا، نحن نتولى معالجة شؤون شعبنا ومجتمعنا، فاعتمدت الشرطة موديلًا أطلقت عليه اسم (اللا شُرَطيّة)؛ بمعنى عدم القيام بالنشاط البوليسي المعتاد عندئذ، وقفت الشرطة جانبًا ونظرت وراقبت من علٍ، ولم تتدخل إلا بصورة عينية ومحدودة جدًا، وتدخلت فقط في الأمور التي قد تمسّ النظام العام وأمن الدولة، مثل العنف بين العرب واليهود، المظاهرات وهدم البيوت. أما كل ما يتعلق بالجانب المدني، فلم تكن تكترث به. من جانبها، ليقتل العرب بعضهم بعضًا».

الشرطة الإسرائيلية.. خلل بنيوي في العلاقات مع فلسطينيي الداخل.

الاجتهاد الرابع: -المتعاونون

ويشير سعدة إلى عنصر آخر هو «المتعاونون» (عملاء الاحتلال الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة) الذين شرعت إسرائيل في إحضارهم بأعداد كبيرة بعد أكتوبر ٢٠٠٠ والانتفاضة الثانية، "إذا أخذنا يافا على سبيل المثال، من هم مثيرو الجريمة هناك؟ إنهم المتعاونون. نحن (أي: المجتمع العربي) رفضناهم ونبذناهم، فأخذوا يبيعون المخدرات. كانوا يحملون السلاح ورويدًا رويدًا انخرطوا في عالم الإجرام، وهو ما منحهم مكانة ما. الآن، أصبحنا نحن نتوجه إليهم ليوفروا لنا الحماية من أشخاص آخرين. ما حصل هنا هو انقلاب الحال إلى ضده. نحن الذين رفضناهم ونبذناهم، اجتماعيًا وسياسيًا، بينما أصبحوا هم أصحاب القوة والشأن الآن، ويقولون لنا: «إن كنت تريد الحماية، تعال إليّ أنا أحميك».

عند الحديث عن دعم الدولة الصامت للمجرمين في الشارع العربي، يرد مرات عديدة ذكر «المتعاونين»/

يرد عند الحديث عن دعم الدولة الصامت للمجرمين في الشارع العربي، مرات عديدة، ذكر «المتعاونين»/ العملاء الفلسطينيين الذين أحضرهم الشاباك وأسكنهم في داخل إسرائيل، بل ومنحهم في حالات كثيرة تراخيص لحمل السلاح. ويرى عدد كبير من قادة الجمهور الفلسطيني في الداخل أن هذا برهان على أن الدولة تشجع الإجرام، فعليًا.

العملاء الفلسطينيين الذين أحضرهم الشاباك وأسكنهم في داخل إسرائيل، بل ومنحهم في حالات كثيرة تراخيص لحمل السلاح. ويرى عدد كبير من قادة الجمهور الفلسطيني في الداخل أن هذا برهان على أن الدولة تشجع الإجرام، فعليًا. ويشير كثيرون إلى حادثة نشأت ملحم، الشاب من عرعرة الذي قتل في العام ٢٠١٦ اثنين من الإسرائيليين في شارع ديزنغوف في مدينة تل أبيب، بمسدس رشاش كان بملكية والده، بترخيص. والد نشأت ملحم، الذي شهد بأنه «كان متطوعًا في الشرطة على مدى ٣٥ عامًا»، كان يحتفظ في منزله بمسدس رشاش آخر، مرخّص من الشرطة هو أيضًا، وألمح في مقابلة أجريت معه، إلى أنه كان يعمل مع الشاباك.[٥]

لا ينكر ضباط يهود في الشرطة الدور الذي يلعبه «المتعاونون» السابقون في عالم الإجرام؛ «هؤلاء المتعاونون -الله يستر منهم»، يقول الكولونيل المتقاعد إفرايم إرليخ، الذي أشغل في الماضي مناصب قيادية مختلفة في «الوحدة المركزية» (يمار) في تل أبيب، ويؤكد ما ذكره المحامي رسول سعدة سابقا.

يقول ارليخ:»جلبوهم للسكن في أحياء في جنوب تل أبيب ويافا. إنهم يحسبون إنه مسموح لهم فعل كل ما يريدون لمجرد أنهم كانوا متعاونين، بعض أفراد عائلاتهم أصبحوا مجرمين. لا يمكن التحدث معهم. بعضهم لديهم أسلحة. وهم واثقون تمامًا من أنهم مدعومون».

«ثمة علاقات متبادلة بين الشاباك والشرطة. شهدت بعض الحالات التي فيها وعد («المتعاونون») أصحاب محل للدعارة وصاحب كازينو بحمايتهم من حملات تفتيش تنظمها الشرطة، لمجرد أن لهم علاقات مع الشرطة أو مع الشاباك»، يقول إرليخ، ويتابع أن هذه (الوعود) «مجرد حكايات خرافية»، لكنه يعترف بأن كثيرين منهم «يستغلون كونهم متعاونين لجني أرباح بطرق سهلة».

ويقول ضابط متقاعد عمل في قسم الاستخبارات في الشرطة إنه: «صحيح أن الشاباك لا يستطيع إغلاق ملفّ، لكنه يعترف بأن الشاباك يجب أن يحافظ على مصالحه. هنالك أشخاص محتاجون للحماية'، وستكون الشرطة والشاباك وأي جسم استخباراتي آخر سعيدًا بأن يوفر لهم الحماية، دائمًا. ومن يقول لك غير هذا، فهو يكذب".

وأكد الضابط الكبير السابق في الشرطة، المحامي بنحاس فيشلر، في مقابلة مع «تايمز أوف إسرائيل»، أن الشرطة تغض الطرف عن مخالفات وتجاوزات للقوانين في المجتمع العربي مقابل حصولها على معلومات أمنية. «صحيح بالتأكيد»، يجيب على سؤال صريح حول الموضوع، «وأنا لا أعتبر أن هناك مشكلة في هذا».[٦]

٣- الإجرام المنظم: البنية الهيكلية، وأساليب العمل

لدى منظمات الإجرام تنظيم هرميّ واضح، تسلسل وظيفيّ، كما في الجيش تمامًا. هنالك رئيس المنظمة، الذي يسمى باللغة الجنائية، «رأس الهرم». لا نائب له، لكن لديه نواة من الأشقاء وأبناء الأعمام، أشخاصًا مقرّبين يمكن الاعتماد عليهم والوثوق بهم، وهم يعرفون جميع أسرار المنظمة، بما في ذلك أيضًا النسب التي تُجبى من كل صفقة أو من الشخص الذي سيتم قتله، أو على أي مجال وفرع سيتم الاستيلاء: كازينو، جباية، مخدرات، أو في أي فرع آخر من فروع الإجرام. في حالة إصابة رئيس المنظمة، أو سفره إلى خارج البلد، أو دخوله إلى السجن، يتولى المهام قائم بأعماله وهو عادة شخص تربطه به قرابة من الدرجة الأولى. إذا كان أشقاؤه غير منخرطين في عالم الإجرام، فعندئذ تنتقل دفة القيادة إلى أبناء الأعمام أو شخص آخر مقرب من العائلة.

بعدها يأتي دور مسؤول العمليات، وهو شخص يتم

في تراتبية منظمات الجريمة، يأتي بعد الجنود، 'البوتشريم' (بوتشر - نوع من أنواع الكلاب)، وهم أشخاص يعملون مع منظمة الإجرام، لكنهم ليسوا أعضاء فيها؛ هم أشخاص غير مهنيين وليسوا ذوي أهمية، وظيفتهم إطلاق النار في الهواء أو على البيوت والمطاعم، المنظمة غير مسؤولة عنهم وعن عائلاتهم، وإذا ما قُتل أحدهم، فإن عائلته لا تستحق الحصول على مرتب شهري، كما الجنود.

الاعتماد عليه، ويكون بشكل عام من أقارب الدرجة الأولى لرئيس المنظمة، دور هذا المسؤول هو ان يرسل جنوده لتصفية شخص ما، أو إطلاق نار عليه أو إطلاق النار على ممتلكات، أو على مصالح تجارية أو التهديد والجباية.

بعدها يأتي دور الجنود وعددهم كبير، لم يتم حتى الآن حصرهم لكن عددهم هو الأكبر بحسب التنظيم الهرمي للمنظمة.

يتحمّل الجنود العبء الأكبر من العمل الأسود، فهم سفراء المنظمة ومبعوثوها الذين يطلقون النار، وينقلون المخدرات والسلاح. لدى كل منظمة رجال الاغتيالات المهنيون الخاصون بها، ولكل منهم تسعيرة تبعًا لدرجة كفاءته ومستوى مهنيته، وهوية الشخص الذي سيقوم باغتياله.

إذن، فداخل فئة الجنود هناك رتب، منها «المحترفون»، وهم من يقومون بالاغتيالات الكبرى لشخصيات مهمة ومركزية في منظمات الإجرام العدوة، أو رجال أعمال وغيرهم، وقد يتراوح أجرهم حتى ٢ مليون شيكل ، ثم تأتي فئة «الطخيخة» باللغة العامية؛ أي الذين يقومون بأطلاق النار على المحلات التجارية والمنازل والسيارات، كما يقومون بالمراقبة ونقل الأسلحة والمخدرات وجباية الخاوة، ويلقبون أيضا بـ «تاعون المازدا ٣» وذلك لأن

إغلاق شارع في وادي عارة احتجاجا على تقصير الشرطة في محاربة الجريمة.

ترسل منظمات الجريمة أذرعها إلى السلطات المحلية، أيضًا، في محاولة منها للسيطرة عليها. تعرض رؤساء ١٥ سلطة محلية لإطلاق النار عليهم، مباشرة، خلال السنة المنصرمة، وهو ما يؤشر على منحى خطير عن استهداف عصابات الإجرام للسلطات والمجالس المحلية، والهدف من وراء هذا كله هو تبييض أموال هذه المنظمات.

أغلبيتهم يقودون سيارات مازدا، تذكر بسيارات أجهزة الأمن الإسرائيلية. أجورهم تتراوح بين الـ ٥٠٠ شيكل حتى ٢٠ ألف شيكل أو أكثر، وقسم منهم يقوم بالمهام بلا مقابل لكي يثبت ولاءه للقائد.

بعد الجنود، يأتي 'البوتشريم' (بوتشر - نوع من أنواع الكلاب)، وهم أشخاص يعملون مع منظمة الإجرام، لكنهم ليسوا أعضاء فيها؛ هم أشخاص غير مهنيين وليسوا ذوي أهمية، بل هم الحلقة الأضعف في المنظمة. وظيفة هؤلاء هي إطلاق النار في الهواء أو على البيوت والمطاعم، المنظمة غير مسؤولة عنهم وعن عائلاتهم، وإذا ما قُتل أحدهم، فإن عائلته لا تستحق الحصول على مرتب شهري، كما الجنود.

في أدنى سلم التسلسل الوظيفي، يقبع «القرد"؛ أي الشخص الذي يأخذ على عاتقه المسؤولية عن الملف الجنائي، بدلًا من الجنائيين الحقيقيين، ويدخل إلى السجن بدلًا منهم. مقابل مبلغ كبير من المال يُدفع له ولأبناء عائلته.

في كل الأحوال، هي منظمات متشعبة جدًا وصلت اليوم - كما يدعي د. وليد حداد - إلى كل القرى والمدن العربية. وهو يفسر هذا الانتشار الواسع بطريقة: «حق الامتياز»؛ «أنا أسمي هذه الطريقة 'مك مافيا'، على غرار مك دونالدز. مجرمون ينشطون في مجال الابتزاز (الخاوة) أو تجارة المخدرات، لكنهم يستخدمون اسم منظمة إجرام كبيرة ويدفعون لها مقابل ذلك، حسب نطاق العمل والأرباح التي يجنونها. وقد تصل المبالغ هنا إلى عشرات آلاف الشواكل. في المقابل، يحظى هؤلاء بحماية المنظمة الكبيرة، في حال تورطهم، الأمر أشبه بفرع تابع لشبكة كبيرة. لا تتدخل المنظمة في عمل المجرمين المحليين، لكن المجرمين يستخدمون «الماركة»، مقابل مبالغ طائلة من المال. وقد تجري عملية جباية الديون بهذه الطريقة أيضًا؛ إذا كان على أحدهم جباية دين من بلدة أخرى غير بلدته هو، فقد يطلب خدمة المنظمة المحلية مقابل عمولة معينة».

إضافة إلى المجالات غير القانونية «الكلاسيكية»، مثل تجارة السلاح، المخدرات، «الخاوة» وغيرها، تغلغلت منظمات الإجرام، منذ زمن، في «الدورة الدموية» الاقتصادية في البلدات العربية، كما يقول حداد: «لهذه المنظمات مصالح تجارية في جميع الفروع الاقتصادية: مراكز تجارية وشبكات كبيرة للمواد الغذائية، مطاعم، قاعات أفراح، مشاغل نسيج، محطات وقود، كراجات، تجارة السيارات ومقاولات كبيرة».

٤- السيطرة على المجالس المحلية والبلديات

ترسل هذه المنظمات أذرعها إلى السلطات المحلية، أيضًا، في محاولة منها للسيطرة عليها. تعرض رؤساء ١٥ سلطة محلية لإطلاق النار عليهم، مباشرة، خلال السنة المنصرمة، وهو ما يؤشر على منحى خطير، يكشف تزايد سيطرة عصابات الإجرام على السلطات والمجالس المحلية. الهدف من وراء هذا كله هو تبييض أموال هذه المنظمات.

يقول حداد في هذا الخصوص إنهم: «يتوجهون إلى رجال أعمال تورطوا في أزمات اقتصادية ويعرضون عليهم تسديد ديونهم مقابل وضع السيطرة على المصلحة التجارية بين أيديهم. وفي حالات أخرى، تتوجه منظمات الإجرام إلى رجال أعمال وتعرض عليهم فتح مصالح تجارية جديدة بأموال توفرها هي لهم».

«ظاهرة تسلل الإجرام إلى السلطات المحلية كانت قائمة طوال الوقت ومنذ زمن بعيد»، كما يقول المدير المشارك في «مبادرات أبراهام»، د. ثابت أبو راس، «لكنها اتسعت وتعمقت خلال السنوات الأربع الأخيرة، لأن الأموال التي أصبحت في حوزة السلطات المحلية أكثر بكثير. فثمة ميزانيات إضافية تحصل عليها السلطات المحلية في أعقاب القرار رقم ٩٢٢

تغيرت أنماط مساومات الأخذ والعطاء بين المرشح والعائلات الكبيرة في البلدة، حيث "لم تعد العائلات تكتفي بأن تطلب من رئيس السلطة المحلية تعيين ابنتها معلّمة في مدرسة، بل أصبحت تقول له: أريد مناقصة تعبيد الشارع، مثلًا، أو أي شيء آخر».

(قرار الحكومة من تشرين الثاني ٢٠١٥)؛[٧] الذي ينص على تخصيص ١٥ مليار شيكل للمواطنين العرب خلال ٥ سنوات. ويمنح القرار أيضًا للسلطة المحلية نفسها مبالغ أكبر من المال، ميزانيات كبيرة للتخطيط والبناء والتطوير في المدارس، لأعمال شق وتعبيد الشوارع وغيرها».

ويضيف د. ثابت أبو راس «خلال السنوات الأربع الأخيرة هنالك أموال أكثر وتنافس أشدّ على الموارد في السلطات المحلية، الجميع يشعر بأن الأمر أكثر منالية وسهولة». هذا هو السبب، وراء دخول منظمات الإجرام إلى الحملات الانتخابية في السلطات المحلية، أيضًا، فمن الذي يمتلك هذه الكمية من السيولة النقدية بهذه المبالغ الطائلة الضرورية للدعاية الانتخابية سوى منظمات الإجرام؟ كي ينجح المرشح لمنصب رئيس البلدية أو المجلس المحلي في الانتخابات اليوم، يحتاج إلى سيولة نقدية كبيرة- «ثلاثة ملايين شيكل للحملة الانتخابية الواحدة، بالمتوسط. من أين للمرشح هذا المبلغ، إذن؟ قد يدفع رجال أعمال هذه المبالغ، وقد يكون بإمكان رئيس السلطة المحلية الادعاء بأنه قد حصل على دعم من رجال أعمال. ولكن، من هم رجال الأعمال؟ تأتي التغطية المالية من منظمات الإجرام. ذلك أن رؤساء منظمات الإجرام اليوم هم، أيضًا، رجال أعمال بارعون».

كذلك، فقد تغيرت أنماط مساومات الأخذ والعطاء بين المرشح والعائلات الكبيرة في البلدة. يضيف د. ثابت أبو راس «لم تعد العائلات تكتفي بأن تطلب من رئيس السلطة المحلية تعيين ابنتها معلّمة في مدرسة، بل أصبحت تقول له: أريد مناقصة تعبيد الشارع، مثلًا، أو أي شيء آخر. المشكلة هي أن لرئيس السلطة المحلية صلاحية تعفيه من واجب إعلان مناقصة أو اقتناء مشتريات إذا كانت تكلفتها لا تزيد عن ٥٠ ألف شيكل. ماذا يحدث عندها؟ يأخذون مشروعًا تبلغ تكلفته ١٠٠ ألف شيكل، مثلًا، ويقسمونه إلى مشروعين اثنين، يُعهَد بهما إلى شخص ما بدون مناقصة رسمية. مال سهل جدًا، من السهل الوصول إليه، إذا ما كنت من جماعة الرئيس أو المقربين إليه».

قررت الحكومة الإسرائيلية محاربة عصابات الإجرام اليهودية والقضاء عليها، فزجت أغلب رؤسائها في السجون، بعد أن استطاعوا اختراق أجهزة الدولة، وتورط معهم بعض أعضاء الكنيست ورؤساء البلديات الإسرائيلية، مثل عضو الكنيست من الليكود «بيتان» وعلاقته بعصابات الإجرام وتلقيه مبالغ منها، لكن الأمور تختلف عندما يتعلّق الأمر بالعرب.

يقول رئيس لجنة المتابعة لقضايا الجماهير العربية في الداخل، محمد بركة: «منظمات الإجرام اخترقت السلطات المحلية قبل ٢٠ سنة. في الانتخابات المحلية التي جرت في العام ١٩٩٨. «هناك كانت البداية»، تعززت قوة هذه المنظمات بالدعم الذي تحصل عليه من الدولة. محاولات منظمات الإجرام ابتزاز رؤساء سلطات محلية والسيطرة عليها هي جريمة كبرى، لكن الدولة لا تدافع عن القانون في القرى والمدن العربية، ما جعل عناصر الإجرام تدرك أن بمقدورها كسب أرباح هائلة عن طريق المناقصات، بصورة غير قانونية أحيانًا وبواسطة التهديد والابتزاز في أحيان أخرى. وهي تحظى برعاية الدولة والشرطة وحمايتهما».[٨]

تكثر الأقاويل والأحاديث حول سيطرة منظمات الإجرام على بعض المناقصات، لكنه كان من الصعب إثبات ذلك، لتورط العديدين من الذين يعملون في السلطات المحلية من مهندسين ومحاسبين وأعضاء، ورؤساء مجالس وبلديات في موضوع المناقصات، قمت بأجراء مقابلة مطولة مع مقاول فلسطينيّ يدير أعمالًا تجارية متشعبة في منطقة الشمال، اسمه محفوظ لدي حفاظًا على سلامته.

يقول المقاول: «خلال العقد الأخير، بدأت أعاني من ظاهرة سرقة معدات وآليات العمل التابعة لي. لا يوجد

مقـاول واحـد في الشـمال لا يعـرف هـذه الظاهـرة «هـذه سرقـة غريبـة مـن نوعهـا»، يتركـون لـك رقـم هاتـف. تتصـل أنـت بالرقـم فيقولـون لـك: «سـنعيد لـك المعـدات المسروقـة شرط أن نحميـك مقابـل مبلـغ مـن المـال، فهمـت أنهـم ينتمـون لإحـدى منظمـات الإجـرام، ويريـدون منـي أن أدفـع لهـم خـاوة». ويسـتطرد المقـاول في حديثـه فيقـول "توجهـت إلى الشرطـة، لكنهـا لـم تفعـل أي شيء. يأتـي رجـال الشرطـة، يشربـون القهـوة عنـدك ثـم يذهبـون. حتـى أنهـم لـم يراجعونـي ولـم يعـودوا إليّ. فهمـت الوضـع ورضيـت بـه. يسرقـون لي فأشـتري معـدات أخـرى بـدل تلـك التـي سُرقـت. مقاولـون آخـرون دفعـوا مبالـغ مـن المـال لمنظمـات الإجـرام ودخلـوا في رعايتهـا وتحـت حمايتهـا.

«لكـن الضغـط الـذي تمارسـه منظمـات الإجـرام ينتقـل، في الفـترة الأخـيرة، إلى مجـال المناقصـات؛ المقاولـون العـرب يعملـون تحـت ضغـط هائـل»، يقـول المقـاول. «تطـورت الطريقـة وأصبحـت أكثـر إحكامًـا». فهـم (منظمـات الإجـرام) يعلمـون، مثـلًا، أن ثمـة مناقصـة كبـيرة سـتُنشر. يعرفـون المقاولـين الذيـن ينـوون التقـدم إليهـا، يتصلـون بالمقـاول ويطلبـون منـه عـدم التقـدم إلى المناقصـة وعـدم الاشـتراك فيها، لأنهـا مُعـدّة لأحـد المقاولـين الذيـن يعملـون معهـم. هـم الذيـن يقـررون مَـن يتقـدم إلى المناقصـة.

وثمـة إمكانيـة أخـرى، هـي أن تتوجـه منظمـات الإجـرام إلى المقـاول الـذي رسـت عليـه المناقصـة وفـاز بهـا. إذ مـا فـاز مقـاول بمناقصـة مـا، يتوجهـون إليـه ويطلبـون منـه «حصـة» تـتراوح بـين ٤٪ و٥٪ مـن التكلفـة الإجماليـة للمناقصـة مقابـل رعايتهـم وحمايتهـم، أو يقترحـون عليـه توكيلهـم هـم بتنفيـذ العمـل، دون أن يفعـل المقـاول أي شيء، مقابـل حصولـه عـلى ١٠٪».

يسـتأنف المقـاول حديثـه ويقـول: «قدمـت إلى إحـدى المناقصـات في بلديـة في شـمال البـلاد، تلقيـت مكالمـة هاتفيـة هددونـي فيهـا بقولهـم إن عـلي أن انسـحب مـن المناقصـة، وإلا سـوف يطلقـون النـار عـلي، فقـررت الانسـحاب مـن المناقصـة ورسـت في نهايـة المطـاف عـلى المقـاول الـذي اختارتـه عصابـة الإجـرام ليمثلهـا في المناقصـة. في المـاضي، كان المقاولون يخفضـون الأسـعار كـي يفـوزوا بالمناقصـة، أمـا اليـوم، فمنظمـات الإجـرام تفـوز بالمناقصـة بالمبلـغ الكامـل، لأنهـا هي التـي تحـدد مـن يفـوز بالمناقصـة. السـلطة المحليـة، والدولـة في الواقـع، تدفـع أمـوالًا أكثـر تصـل، في نهايـة المطـاف، إلى منظمـات الإجـرام».

خلاصة

يقـول د. عزمـي بشـارة في كتابـه «مـن يهوديـة الدولـة إلى شـارون» أن العلاقـة الأساسـية التـي تربـط الفلسـطيني بالدولـة هـي علاقـة أمنيـة بحتـة، بحيـث يكـون الانشـغال الإسرائيـلي بالعربـي داخـل إسرائيـل وخارجهـا، انشـغالا أمنيـا تحكمـه عقيـدة أمنيـة تـرى في العربـي خطـرا دائمـا وتهديـدا محدقـا بالدولـة ووجودهـا.[٩]

يمـس هـذا القـول جوهـر القضيـة التـي طرحـت مسـبقا حـول الجريمـة المنظمـة في إسرائيـل؛ تتدخـل إسرائيـل فقـط في حالـة واحـدة؛ عندمـا تشـعر بالتهديـد الأمنـي.

لـم يمـس الإجـرام المنظـم بأمـن الدولـة حتـى هـذه اللحظة، لكـن في حـال مقتـل مواطـن يهـودي عـلى يـد عصابـات الإجـرام العربيـة، تتعامـل إسرائيـل مـع القضيـة كقضيـة أمنيـة بحتة.

تتدخـل أجهـزة فـرض القانـون في إسرائيـل بسرعـة وتلقـي القبـض عـلى مرتكبـي جرائـم قتـل إذا كان ضحاياهـا مـن المواطنـين اليهـود بسرعـة، كمـا حـدث عنـد مقتـل الشـاب الإسرائيـلي آفي تسيتواشـويلي بالرصـاص بالخطـأ عـلى يـد عصابـات الإجـرام المنظـم العربيـة في نهاريـا قبـل شـهرين، فخـلال وقـت قصـير، ألقـت الشرطـة القبـض عـلى عـشرة متهمـين عـرب، وبعـد التحقيـق أفرجـت عـن أغلبيتهـم، مـا عـدا شـاب مـن عـكا سـوف تقـدم النيابـة العامـة لائحـة اتهـام ضـده.[١٠]

قـررت إسرائيـل في نهايـة المطـاف التدخـل والقضـاء عـلى منظمـات الإجـرام الإسرائيليـة عندمـا اسـتطاعت التغلغـل لى اقتصـاد الدولـة واخـتراق الكنيسـت، بينمـا لا يـزال عمـل منظمـات الإجـرام العربيـة بالأسـاس في المناطـق العربيـة، وتسـيطر بالأسـاس عـلى البلديـات والمجالـس العربيـة، تتلقـى خـاوة مـن التجـار وأصحـاب المحـال التجاريـة العربيـة، تقـوم بفـرض خـاوة عـلى المقاولـين العـرب الكبـار. لـم نسـمع حتـى هـذه اللحظـة أن منظمـات الإجـرام العربيـة حاولـت فـرض سـيطرتها عـلى المناطـق اليهوديـة، وتعرضـت لأصحـاب رؤوس أمـوال يهـود أو محـال تجاريـة أصحابهـا مـن اليهـود. كمـا أوردنـا سـابقا في المقالـة: لا توجـد مصلحـة للدولـة في التدخـل مـا دامـت عصابـات الإجـرام لا تهـدد أمنهـا وأمـن مواطنيهـا اليهـود . باسـتطاعتنا الاسـتنتاج بـأن منظمـات الإجـرام العربيـة لـم تهـدد اقتصـاد إسرائيـل حتـى هـذه اللحظـة، لذلـك لـم تحـاول الحكومـة الإسرائيليـة القضـاء عليهـا. كمـا فعلـت مـع منظمـات الإجـرام اليهوديـة.

الهوامش

١ وفقا لمعطيات مركز أمان.
٢ وفقا لمعطيات مركز أمان.
٣ رينه بنيطة، معلومات عن العنف المستشري في الوسط غير اليهودي، مركز المعلومات والأبحاث في الكنيست، ٨-١١-٢٠١٨.
https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/c3f72047-fcb6-e61180-ca-00155d0206992/_c3f72047-fcb6-e61180-ca-00155d020699_11_9494.pdf
٤ وفقا لمعطيات شرطة إسرائيل.
٥ رون بن ايشي، «الأسرار التي أخذها المخرب من تل- أبيب معه إلى القبر»، واينت، ٩-١-٢٠١٦ .
https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4750551,00.html
٦ تاني غولد شطيان، «الشرطة تتساهل مع المشبوهين جنائيا مقابل معلومات أمنية»، زمان يسرائيل، ٧-١٠-٢٠١٩.
https://www.zman.co.il/٤٥٣٦٨/print/
٧ للاطلاع على قرار الحكومة رقم ٩٢٢
https://www.gov.il/BlobFolder/news/decision922_guide/he/%D79%E%D793%%D7%A8%D799%%D79%A%20%D799%%D799%%D7%A9%D795%%D79%D%20%D794%%D797%%D79%C%D798%%D720%94%20%922D7%A1%D7%A4%D798%%D79%E%D791%D7%A8202017%.pdf
٨ سهى عراف، «كيف تحولت السلطات المحلية إلى منجم ذهب؟»، عرب ال ٤٨، ١٥-١-٢٠٢٠
https://www.arab48.com/%D985%%D8%AD%D9%84%D98%A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D988%%D8%AA%D982%%D8%A7%D8%B1%D98%A%D8%B115/01/2020//%D983%%D98%A%D981-%%D8%AA%D8%AD%D988%%D984%%D8%AA-%D8%A7%D984%%D8%B3%D984%%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D984%%D985%%D8%AD%D984%%D98%A%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%B9%D8%B1%D8-%A8%D98%A%D8%A9-%D985%%D986%%D8%AC%D985-%%D8%B0%D987%%D8%A8-%D984%%D985%%D986%%D8%B8%D985%%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D984%%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D985%
٩ عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون، (رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥)، ٦٥-٧٧.
١٠ يواف ايتيل، مقتل شاب بريء نتيجة لخلافات بين مجرمين. موقع والا، ٩-٣-٢٠٢٠ .
https://news.walla.co.il/item/3345451
١١ وفقا لمعطيات مركز أمان.
١٢ وفقا لمعطيات مركز أمان.
١٣ رينه بنيطة، معلومات عن العنف المستشري في الوسط غير اليهودي، مركز المعلومات والأبحاث في الكنيست، ٨-١١-٢٠١٨.
https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/c3f72047-fcb6-e61180-ca-00155d0206992/_c3f72047-fcb6-e61180-ca-00155d020699_11_9494.pdf
١٤ وفقا لمعطيات شرطة إسرائيل.
١٥ رون بن ايشي، «الأسرار التي أخذها المخرب من تل- أبيب معه إلى القبر»، واينت، ٩-١-٢٠١٦ .
https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4750551,00.html
١٦ تاني غولد شطيان، «الشرطة تتساهل مع المشبوهين جنائيا مقابل معلومات أمنية»، زمان يسرائيل، ٧-١٠-٢٠١٩.
https://www.zman.co.il/45368/print/
١٧ للاطلاع على قرار الحكومة رقم ٩٢٢
https://www.gov.il/BlobFolder/news/decision922_guide/he/%D79%E%D793%%D7%A8%D799%%D79%A%20%D799%%D799%%D7%A9%D795%%D79%D%20%D794%%D797%%D79%C%D798%%D720%94%20%922D7%A1%D7%A4%D798%%D79%E%D791%D7%A8202017%.pdf
١٨ سهى عراف، «كيف تحولت السلطات المحلية إلى منجم ذهب؟»، عرب ال ٤٨، ١٥-١-٢٠٢٠
https://www.arab48.com/%D985%%D8%AD%D9%84%D98%A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D988%%D8%AA%D982%%D8%A7%D8%B1%D98%A%D8%B115/01/2020//%D983%%D98%A%D981-%%D8%AA%D8%AD%D988%%D984%%D8%AA-%D8%A7%D984%%D8%B3%D984%%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D984%%D985%%D8%AD%D984%%D98%A%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%B9%D8%B1%D8-%A8%D98%A%D8%A9-%D985%%D986%%D8%AC%D985-%%D8%B0%D987%%D8%A8-%D984%%D985%%D986%%D8%B8%D985%%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D984%%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D985%
١٩ عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون، (رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥)، ٦٥-٧٧.
٢٠ يواف ايتيل، مقتل شاب بريء نتيجة لخلافات بين مجرمين. موقع والا، ٩-٣-٢٠٢٠ .
https://news.walla.co.il/item/3345451
٢١ عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون، (رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥)، ٦٥-٧٧.